المجمع 14 (2019/1440)، 185-204

العناية في تحقيق الاستعارة بالكناية للمولى طاشكبري زاده تعريفًا وتحقيقًا

عمر يوسف عبد الغنيّ حمدان*

ملخَّص:

هذه رسالة أخرى من رسائل المولى طاشكبري زاده (ت968هـ) في العلوم البلاغيّة، أفردها لمباحثة الاستعارة بالكناية التي آختلف البلاغيّون في تعريفها وتحديد ما يلزمها من التخييل؛ فجاءت مرتّبة على مقامَيْنِ؛ فتحدّث في المقام الأوّل عن تحقيق آلاستعارة بالكناية، وذلك على ثلاثة مسالك أَوْرَدَهَا وباحَثَهَا: مسلك القدماء ومسلك القزوينيّ (ت739هـ) ومسلك السكّاكيّ (ت626هـ)، فوضّح ضعف المسلكين، الأوّل والثاني، وصواب الثالث. أمّا المقام آلثاني، فجعله على مطلبَيْن. قد تطرّق في مطلبه آلأوّل إلى مسألةِ الاختلاف في تلازُمِ آلاستعارة بالكناية وآلتخييل وعدمه؛ فذكر موقف السلف ومن خالفهم بهذا الصدد. أمّا مطلبه آلثاني، فعالج فيه مسألة آختلاف أخرى، هي آنفكاك آلتخييل عن آلاستعارة بالكناية وعدمه، مستعرضًا مواقف بعض البلاغيّين بين مجيز وغير مجيز. كلّ ذلك مع ذكر حجّة كلّ طرفٍ وبيان ما له وما عليه بنظرٍ ثاقبٍ ونقدٍ بارعٍ.

المقدّمة:

إنّ ما قدّمه المولى طاشكبري زاده من تحقيقات وتدقيقات في مباحث بلاغيّة ليعكس بدوره حركة الإبداع النقديّة في أدبيّات عصره؛ وهي بالطبع آمتداد لما شهدته قرونٌ سالفة، ممثّلة على سبيل المثال، لا الحصر، بالجاحظ (ت255هـ)، صاحب (البيان والتبيين) و (الحيوان) و (نظم القرآن)، وعبد القاهر الجرجانيّ (ت471هـ)، مؤلِّف (أسرار البلاغة) و (دلائل الإعجاز)، والزمخشريّ (ت538هـ)، صاحب التفسير (الكشّاف)، والسكّاكيّ (ت626هـ) مصنّف (مفتاح العلوم)، والقزوينيّ (ت739هـ)، صاحب (التلخيص) و (الإيضاح)، والسيّد الشريف الجرجانيّ (ت816هـ)، ذي (الحاشية على المطوَّل)؛ فمساهماتهم البيانيّة وأعمالهم البلاغيّة المتصدّرة شاهدة بذلك.

* معهد العلوم الشرعيّة الإسلاميّة، جامعة توبنگن- ألمانيا.

كذلك تعكس مباحثُه التي يطغى عليها مسائل ٱختلاف بين أهل الدراية والاختصاص معرفتَه الواسعة بعلوم البلاغة وإتقانَه المحكمَ بالحيّثيات والتفاصيل الدقيقة وتُظْهِرُ ٱلتزامَهُ الدائمَ خَطَّ الاعتدال ومسلك الإنصاف ومجانبة الاعتساف في المباحثة والمناظرة والمحاكمة بين أصحاب الآراء المختلفة، كما نصّ على ذلك بحسن العبارة في ختام رسالته هنا (آخِرُ مَا قَصَدْنَا فِي هَٰذِهِ ٱلرِّسَالَةِ مِنَ ٱلْبَيَانِ سَالِكًا فِيهَا مَسْلَكَ ٱلْإِنْصَافِ، مُتَجَانِبًا فِيهَا عَنْ رَذِيلَتَيِ ٱلْجَوْرِ وَٱلِاعْتِسَافِ) وفي رسائل أخرى له. وهذا كلّه أهّله إلى الخروج بخلاصات وجيهة وتحريرات لطيفة.

ترجمة طاشكبري زاده[1]:

هو أبو ٱلخير عصام ٱلدين أحمد بن مصطفى بن خليل الشهير بطَاشْكُبْرِي زاده (901-968ه). بعد ختمه القرآن الكريم تعلّم علوم العربيّة وأخذ العلوم النقليّة والعقليّة عن أبيه المولى مصلح الدين مصطفى بن خليل وعمّه قوام الدين قاسم بن خليل وخاله وٱلمولى علاء الدين الملقَّب باليتيم وٱلمولى محيي الدين الفناريّ وٱلمولى محمّد ٱلقُوجويّ وٱلمولى ميرم جلبي

[1] له ترجمة ذاتيّة مستفيضة في كتابه الشقائق النعمانيّة في علماء الدولة العثمانيّة 326-330. ثمّ ترجم له منق (ت992ه): العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم 336-340، التقيّ الغزيّ (ت1010ه): الطبقات السنيّة في تراجم الحنفيّة 2/108-109 (391)، البوريني (ت1024ه): تراجِمُ الأعيان من أبناء الزمان 1/73-76 (17)، ابن العماد (ت1089ه): شذرات الذهب في أخبار من ذهب 10/514-515، الأَدْنَه ويّ (ق11ه): طبقات المفسّرين 387-388 (520)، ابن الغزّيّ (ت1167ه): ديوان الإسلام 3/250-251 (1388)، إسماعيل باشا البغداديّ (ت1339ه): هديّة العارفين 1/143-144، الزركليّ (ت1396ه): الأعلام 1/257، كحّالة (ت1408ه): معجم المؤلّفين 1/308، نويهض (ت1417ه): معجم المفسّرين 1/79. ثمّة تراجم له بغير العربيّة. يُنظَر بروسه لى محمد طاهر (ت1343ه): عثمانلى مؤلفلرى 1/346-347 [بالعثمانية؛ وهو ذاته مترجم إلى التركيّة فيما يلي].

Bursalı Mehmed Tahir (1343/1924): *Osmanlı Müellifleri* 1/454-455, Brockelmann (1375/1956): *GAL* 2/559-562, *Suppl.* 2/633-634, *EI*$_2$ 10 (2000) 351-352, *TDV İslâm Ansiklopedisi* 40 (2011) 151-152.

وغيرهم، وذلك في أنقرة وبروسه وأماسية،

ثمّ تنقّل بعد تحصيله مدرّسًا في عدّة مدارس ببلاد الروم. درّس أوّلًا في مدرسة أورج باشا بقصبة ديمهتوقه (931ه) ثمّ مدرسة ٱلمولى ٱلحاجّ حسن بقسطنطينيّة (933ه) ثمّ إسحاقيّة إسكوب (936ه) ثمّ ٱلمدرسة ٱلقلندريّة بقسطنطينيّة (942ه) ثمّ مدرسة الوزير مصطفى باشا بها أيضًا (944ه). ثمّ نُقِلَ إلى إحدى ٱلمدرستين ٱلمتجاورتين بأدرنه (945ه). ثمّ عاد إلى إحدى ٱلمدارسِ ٱلثمانِ (946ه). ثمّ نُقِلَ إلى مدرسة ٱلسلطان بايزيد خان بأدرنه (951ه)، ثمّ قُلّد قضاء بروسه سنة 952ه، ثمّ عاد إلى إحدى ٱلمدارسِ ٱلثمانِ (954ه)، ثمّ قُلّد قضاء قسطنطينيّة (958ه) وحلب، فأجرى ٱلأحكام ٱلدينيّة إلى أن أصابه ٱلرمد سنة 961ه، فكفّ بصرُه، فٱستعفى عن ٱلمنصب. عاش بعد ذلك مدّة، ٱشتغل فيها بتصنيف بعضِ كتبِه الجليلة وتبييض بعض تواليفه، كلّ ذلك على طريق الإملاء. توفّي وهو مدرّسٌ بإحدى ٱلمدارسِ ٱلثمانِ بعد ما كان قاضيًا بحلب، وذلك في سنة ثمانٍ وستّين وتسعمائة، وكان قد ٱبْتُلِيَ في آخرِ عمرِه بمرضِ ٱلباسورِ ٱلذي مات به.

تواليفه:

رغم أنّه قدّم خدمتين جليلتين للتراث العربيّ الإسلاميّ، لا مثيل لهما، إذ كلّ ما ألّفه وصنّفه من كتبٍ وشروحٍ وحواشٍ ورسائِلَ وتعليقاتٍ مدوّن باللغة العربيّة على أنّها لغة الثقافة والحضارة، وجاءت مساهماته الجليلة ومشاركاته القيّمة في مختلف العلوم النقليّة والعقليّة لما كان يحظى به من نظرة شموليّة ومعرفة موسوعيّة، لا يزال مُعْظَمُ ما تركه من أعمالٍ وآثارٍ غير معنيًّ به في الأوساط العلميّة المعاصرة، تزيد عن سبعين تصنيفًا.

من ذلك تآليفه اللغويّة والأدبيّة، كالرسالة التي نحن بصددها وغيرها ممّا هو جدير بالتقديم والتعريف به وحقيق بالتحرير والتحقيق.

رسالة (العناية في تحقيق الاستعارة بالكناية) وتوثيق نسبتها إليه:

وقف عليها بهذا العنوان حاجي خليفة (ت1067هـ)، فعزاها له بقوله: «العناية في تحقيق الاستعارة بالكناية: رسالة للمولى أحمد بن مصطفى المعروف بطشاكبري زاده المتوفَّى سنة 968 ثمانٍ وستّين وتسمائةٍ. ولم يبيّض»[1]، يعني أنّه لم يبيّضها.

كذلك عزاها له إسماعيل باشا ٱلبغداديّ (ت1339هـ)، إذ ذكرها بٱلعنوان ذاته مرّتين. قال في ذيله على كشف الظنون: «العناية في تحقيق الاستعارة بالكناية لأبي الخير أحمد طاشكبرى زاده»[2]. وقال في ترجمة طاشكبري زاده في هديّة العارفين له: «العناية في تحقيق الاستعارة بالكناية»[3].

كذلك ورد هذا العنوان مع العزو له على طرّة نسخة برلين (Spr. 1823) [212أ]:

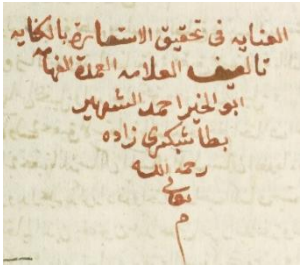

العناية في تحقيق الاستعارة بالكناية
تأليف العلّامة العمدة الفهّامة
أبي الخير أحمد الشهير
بطاشكبرى زاده
رحمه الله
تعالى
م[4]

أمّا طرّة هذا المجموع، مجموع برلين (Spr. 1823)، فعليها أحد عشر عنوانًا مقيَّدًا، إلّا أنّ عنوان الرسالة الحادية عشرة والأخيرة التي نحن بصددها قد شُطب شطبًا تامًّا، لا يمكن قراءة مرسومه إلّا بالتكبير على النحو التالي:

[1] كشف الظنون 1173/2هديّة العارفين 144/1.

[2] إيضاح المكنون 126/2.

[3] هديّة العارفين 144/1.

[4] حرف الميم آختصار آسم الفعل (آمين).

العناية في تحقيق
الاستعارة بالكناية
له أيضًا

هذا وذاك من شواهد الاستئناس والترجيح التي يؤخذ بها دون القطع المطلق، لكن خير دليل قاطع على صحةّ نسبتها إلى المولى طاشكبري زاده هو ما نصّ عليه في ديباجتها: «أَمَّا بَعْدَ ٱلْحَمْدِ لِوَلِيِّهِ، عَلَى خَفِيِّ لُطْفِهِ وَجَلِيِّهِ. وَٱلصَّلَاةُ عَلَى نَبِيِّهِ ٱلنَّبِيهِ، مُحَمَّدٍ وِآلِهِ وَذَوِيهِ؛ فَهَٰذِهِ رِسَالَةٌ مَوْسُومَةٌ بِٱلْعِنَايَةِ فِي تَحْقِيقِ ٱلِاسْتِعَارَةِ بِٱلْكِنَايَةِ وَتَحْقِيقِ مَا يَلْزَمُهَا مِنَ ٱلتَّخْيِيلِ. وَٱللهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ؛ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ». يظهر بذلك التوافق والتطابق بين ما مرّ تقديمه وما نصّ عليه صاحبها مع ملاحظة أنّ عنوانها الأصليّ، كما ورد عنده، قد ٱخْتُزِلَ شطرُه الأخيرُ لطوله عند غيره.

موضوعها:

يكشف عن موضوعها عنوانها الأصليّ الطويل الذي يعالج مبحثين، عبّر عنهما صاحبُها بالمقامين، إذ رتّبها على مقامَيْنِ؛ فالأوّل في تحقيق ٱلاستعارة بالكناية، وذلك على ثلاثة مسالك أوردها وباحَثَها: مسلك القدماء الذي ٱختاره الزمخشريّ (ت538هـ)، وهو السكوتُ عن الشيء المستعار ثمّ الرمز إليه بذكر شيءٍ من روادفه، ثمّ مسلك القزوينيّ (ت739هـ)، صاحب (الإيضاح في علوم البلاغة) (ط)، وهو أنّ ٱلاستعارةَ بٱلكناية هي ٱلتشبيهُ ٱلمضمرُ فِي ٱلنَّفْسِ ٱلمدلولُ عليه بِذِكْرِ ما يخصّ ٱلمُشَبَّهَ به وإثباتَ ذلك ٱلأمرِ لِلْمُشَبَّهِ ٱستعارةٌ تخييليةٌ، ثمّ مسلك السكّاكيّ (ت626هـ)، صاحب (مفتاح العلوم) (ط)، وهو «أَنْ تَذْكُرَ ٱلْمُشَبَّهُ وَتُرِيدَ به ٱلْمُشَبَّهَ بِهِ دَالًّا عَلَيْهِ بِنَصْبِ قرينةٍ تَنْصِبُهَا؛ وهي أَنْ تَنْسِبَ إِلَيْهِ وَتُضِيفَ شيئًا مِنْ لوازم ٱلْمُشَبَّه به ٱلْمُسَاوِيَةِ»؛ فبيّن بالحجّة ضعف المسلك الأوّل والمسلك الثاني وأظهر بالدليل أنّ الثالث الأخير هو المذهب الحقّ. أمّا ٱلثاني، فهو في أنّ ٱلاستعارة بالكناية وٱلتخييل: هل يتلازمان أم لا؟ فجعله على مطلبين. ٱلمطلب ٱلأوّل في أنّ ٱلاستعارة بالكناية لا تستلزم ٱلتخييل عند ٱلسلف، بينما خالفهم صاحب المفتاح. ٱلمطلب ٱلثاني في أنّ

ٱلتخييل لا ينفكّ عن ٱلاستعارة بالكناية عند صاحب ٱلإيضاح، بينما جوّز صاحب المفتاح ٱنفكاكَ ٱلتخييلِ عن ٱلاستعارة بٱلكناية.

مخطوطاتها:

وقفتُ على نسخة خطّيّة لها، نسخة برلين ضمن المجموع ذي الرقم (Sp. 1823). هي الرسالة الحادية عشرة والأخيرة من رسائل طاشكبري زاده في هذا المجموع، لها عنوان، ذات تعقيبات، كاملة، أوراقها [212أ-215أ]. مسطرتها 21 سطرًا بٱستثناء صفحة العنوان [212أ] ذات الأسطر السبعة والصفحة الأخيرة [215أ: 22 سطرًا].

منهج التحقيق:

خطوطه العريضة فيما يلي:

- حقّقت متن الرسالة وحرّرتُه بناءً على نسخة برلين.
- أدرجتُ أرقام نسخة برلين غامقة بين حاصرتين في مواضعها.
- شَكَلْتُ متن الرسالة كاملًا.
- خرّجتُ ما ورد فيها من آيات قرآنيّة وضبطتها وفق الطبعة الرسميّة، طبعة مصحف المدينة المنوّرة.
- خرّجتُ ما ورد فيها من أبيات شعريّة.
- عرّفت بالمصادر الواردة فيها وأصحابها.

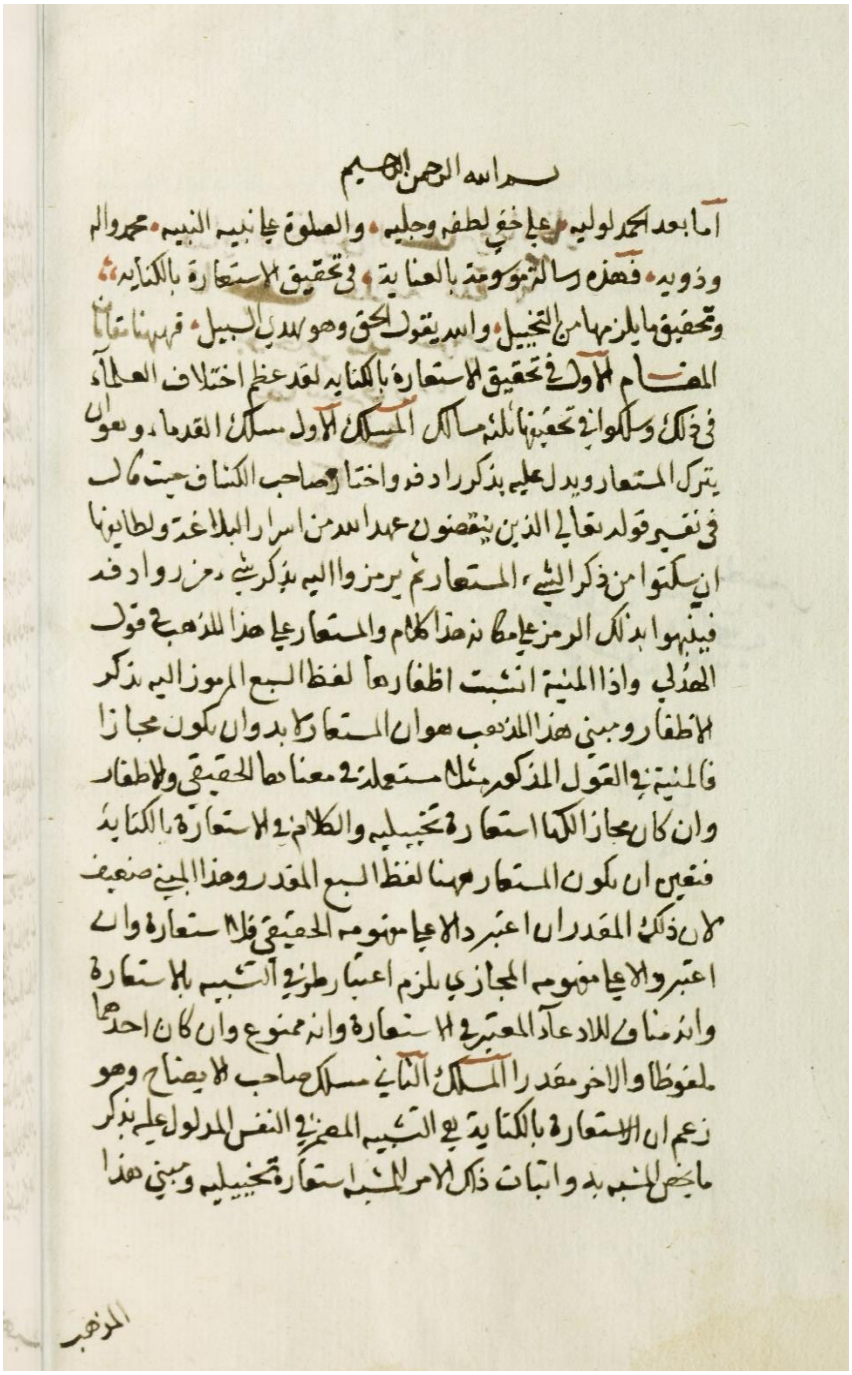

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد الحمد لوليه، والصلوة على خير خلقه وحليه، والصلوة على نبيه النبيه، محمد والـ
وذويه، فهذه رسالة موسومة بالعناية، في تحقيق الاستعارة بالكناية،
وتحقيق ما يلزمها من التخييل، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل، فههنا مقامان
المقام الأول في تحقيق الاستعارة بالكناية لقد عظم اختلاف العلماء
في ذلك وسلكوا في تحقيقها ثلثة مسالك المسلك الأول مسلك القدماء، وهو أن
يترك المستعار ويدل عليه بذكر رادف من روادفه واختار صاحب الكشاف حيث مال
في تفسير قوله تعالى الذين ينقضون عهد الله من أسرار البلاغة ولطائفها
أن سلكوا من ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه
فيتنبهوا بذلك الرمز على أن هذا كلام والمستعار على هذا المذهب في قول
الهذلي واذا المنية أنشبت اظفارها لفظ السبع المرموز إليه بذكر
الاظفار ومبنى هذا المذهب هو أن الاستعارة لا بد وأن يكون مجازا
فالمنية في القول المذكور مثلا مستعملة في معناها الحقيقي والاظفار
وان كان مجازا لكنها استعارة تخييلية والكلام في الاستعارة بالكناية
فتعين أن يكون المستعار ههنا لفظ السبع المقدر وهذا المبنى ضعيف
لأن ذلك المقدر ان اعتبر الا على مفهومه الحقيقي فلا استعارة وان
اعتبر الا على مفهومه المجازي يلزم اعتبار طرفي التشبيه بالاستعارة
وانه مناف للادعاء المعتبر في الاستعارة وانه ممنوع وان كان احدهما
ملفوظا والاخر مقدرا المسلك الثاني مسلك صاحب الايضاح وهو
زعم ان الاستعارة بالكناية هي التشبيه المضمر في النفس المدلول عليه بذكر
ما يخص المشبه به واثبات ذلك الامر للمشبه استعارة تخييلية ومبنى هذا

المؤهب

بداية نسخة برلين [212ب]

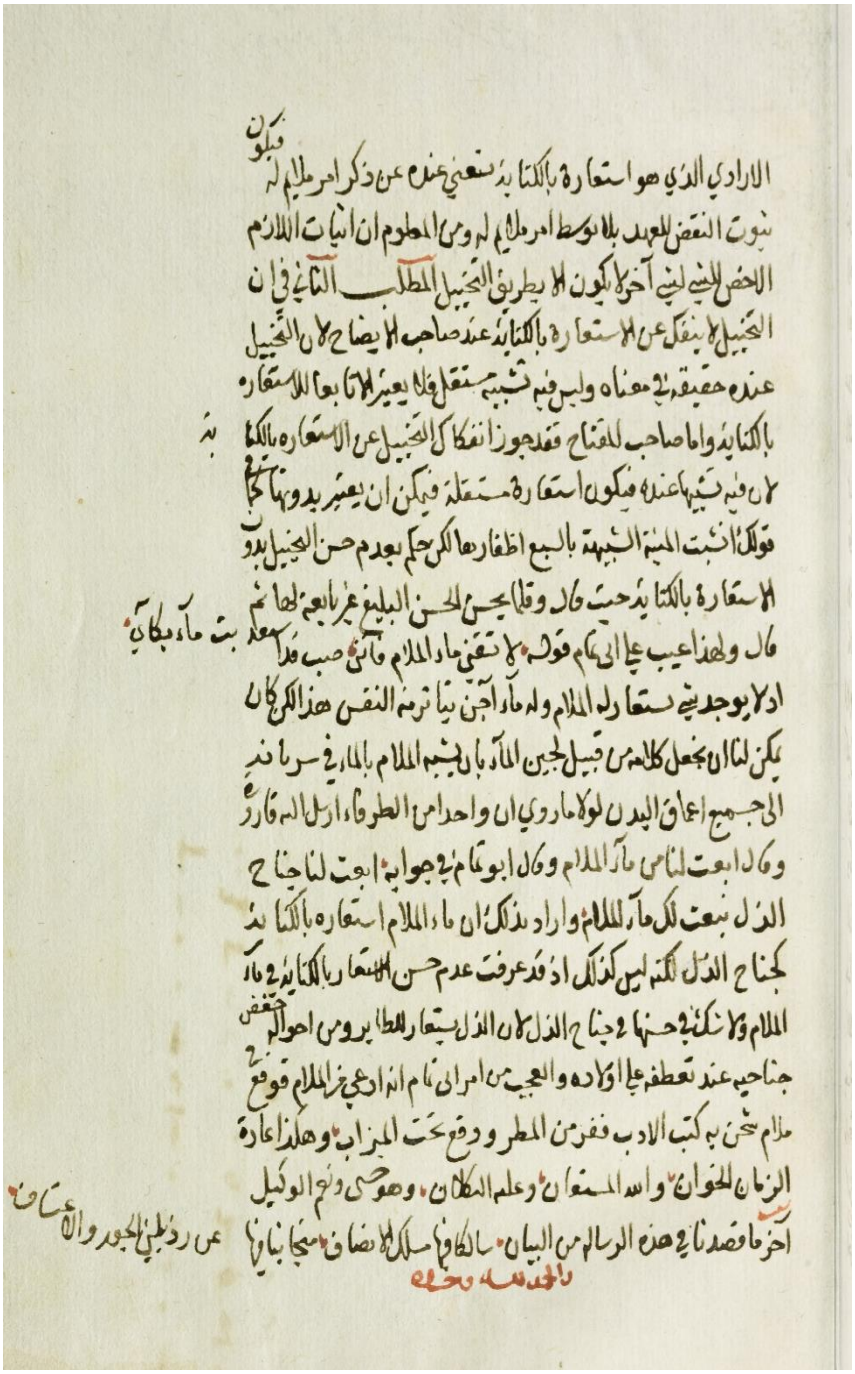

نهاية نسخة برلين [215أ]

[212ب]

بِسْمِ ٱللهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أَمَّا بَعْدَ ٱلْحَمْدِ لِوَلِيِّهِ، عَلَى خَفِيِّ لُطْفِهِ وَجَلِيِّهِ. وَٱلصَّلَاةُ عَلَى نَبِيِّهِ ٱلنَّبِيهِ، مُحَمَّدٍ وِآلِهِ وَذَوِيهِ؛ فَهَٰذِهِ رِسَالَةٌ مَوْسُومَةٌ بِٱلْعِنَايَةِ فِي تَحْقِيقِ ٱلِاسْتِعَارَةِ بِٱلْكِنَايَةِ وَتَحْقِيقِ مَا يَلْزَمُهَا مِنَ ٱلتَّخْيِيلِ. وَٱللهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ؛ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ.

هَٰهُنَا مَقَامَانِ.

ٱلْمَقَامُ ٱلْأَوَّلُ فِي تَحْقِيقِ ٱلِاسْتِعَارَةِ بِٱلْكِنَايَةِ:

لَقَدْ عَظُمَ ٱخْتِلَافُ ٱلْعُلَمَاءِ فِي ذَٰلِكَ. وَسَلَكُوا فِي تَحْقِيقِهَا ثَلَاثَةَ مَسَالِكَ.

ٱلْمَسْلَكُ ٱلْأَوَّلُ مَسْلَكُ ٱلْقُدَمَاء

وَهُوَ أَنْ يُتْرَكَ ٱلْمُسْتَعَارُ وَيُدَلُّ عَلَيْهِ بِذِكْرِ رَادِفِهِ. وَٱخْتَارَهُ صَاحِبُ ٱلْكَشَّافَ[1]، حَيْثُ قَالَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ، تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ ٱللهِ﴾ [27:2]: «مِنْ أَسْرَارِ ٱلْبَلَاغَةِ وَلَطَائِفِهَا أَنْ يَسْكُتُوا عِنْ[2]ذِكْرِ ٱلشَّيْءِ ٱلْمُسْتَعَارِ ثُمَّ يَرْمُزُوا إِلَيْهِ بِذِكْرِ شَيْءٍ مِنْ رَوَادِفِهِ، فَيُنَبِّهُوا بِذَٰلِكَ ٱلرَّمْزَ[3]عَلَى مَكَانِهِ»[4].

هَٰذَا كَلَامُهُ. وَٱلْمُسْتَعَارُ عَلَى هَٰذَا ٱلْمَذْهَبِ فِي قَوْلِ ٱلْهُذَلِيِّ[5]:

---

[1] ا الصاحب هو الزَّمَخْشَرِيّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمّد الخوارزميّ (ت538ه). الكشّاف هو تفسيره الشهير. عنوانه الكامل (الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون التأويل في وجوه التأويل).

[2] يسكنوا عن: سكتوا من، مطبوع الكشّاف.

[3] بذٰلك الرمز: بتلك الرمزة، مطبوع الكشّاف.

[4] الكشّاف 268/1.

[5] هو شاعر بني هُذَيْل المخضرم أبو ذُؤَيْب خُوَيْلد بن خالد بن محرّث. عنه الأعلام 325/2.

وَإِذَا ٱلْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا[1]

لَفْظُ ٱلسَّبْعِ ٱلْمَرْمُوزِ إِلَيْهِ بِذِكْرِ ٱلْأَظْفَارِ. وَمَبْنَى هَٰذَا ٱلْمَذْهَبِ هُوَ أَنَّ ٱلْمُسْتَعَارَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَجَازًا؛ فَٱلْمَنِيَّةُ فِي ٱلْقَوْلِ ٱلْمَذْكُورِ مَثَلًا مُسْتَعْمَلَةٌ فِي مَعْنَاهَا ٱلْحَقِيقِيِّ وَٱلْأَظْفَارُ، وَإِنْ كَانَ مَجَازًا، لَٰكِنَّهَا ٱسْتِعَارَةٌ تَخْيِيلِيَّةٌ، وَٱلْكَلَامُ فِي ٱلِاسْتِعَارَةِ بِٱلْكِنَايَةِ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ ٱلْمُسْتَعَارُ هَٰهُنَا لَفْظَ ٱلسَّبْعِ ٱلْمُقَدَّرِ.

وَهَٰذَا ٱلْمَبْنَى ضَعِيفٌ، لِأَنَّ ذَٰلِكَ ٱلْمُقَدَّرَ إِنِ ٱعْتُبِرَ دَالًّا عَلَى مَفْهُومِهِ ٱلْحَقِيقِيِّ فَلَا ٱسْتِعَارَةَ، وَإِنِ ٱعْتُبِرَ دَالًّا عَلَى مَفْهُومِهِ ٱلْمَجَازِيِّ يَلْزَمُ ٱعْتِبَارُ طَرَفَيِ ٱلتَّشْبِيهِ بِٱلِاسْتِعَارَةِ، وَأَنَّهُ مُنَافٍ لِلِادِّعَاءِ ٱلْمُعْتَبَرِ فِي ٱلِاسْتِعَارَةِ، وَأَنَّهُ مَمْنُوعٌ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَلْفُوظًا وَٱلْآخَرُ مُقَدَّرًا.

ٱلْمَسْلَكُ ٱلثَّانِي مَسْلَكُ صَاحِبِ ٱلْإِيضَاحِ[2]

وَهُوَ زَعَمَ أَنَّ ٱلِاسْتِعَارَةَ بِٱلْكِنَايَةِ هِيَ ٱلتَّشْبِيهُ ٱلْمُضْمَرُ فِي ٱلنَّفْسِ ٱلْمَدْلُولُ عَلَيْهِ بِذِكْرِ مَا يَخُصُّ ٱلْمُشَبَّهَ بِهِ وَإِثْبَاتَ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرِ لِلْمُشَبَّهِ ٱسْتِعَارَةٌ تَخْيِيلِيَّةٌ.[3]وَمَبْنَى هَٰذَا [213أ] ٱلْمَذْهَبِ هُوَ أَنَّ ٱلْمَنِيَّةَ مَثَلًا مُسْتَعْمَلًا فِي مَعْنَاهَا ٱلْحَقِيقِيِّ وَأَنَّ ٱلْأَظْفَارَ ٱسْتِعَارَةٌ تَخْيِيلِيَّةٌ. وَلَا مَعْنَى لِجَعْلِ ٱلْمُقَدَّرِ مُسْتَعَارًا، إِذْ لَا ٱسْتِعْمَالَ فِي ٱلْمُقَدَّرِ. وَلَا بُدَّ مِنْهُ فِي ٱلْمُسْتَعَارِ، فَتَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ ٱلِاسْتِعَارَةُ هُوَ ٱلتَّشْبِيهُ ٱلْمُضْمَرَ فِي ٱلنَّفْسِ.

وَهَٰذَا ٱلْمَبْنَى ضَعِيفٌ، لِأَنَّ ٱلِاسْتِعَارَةَ مِنْ أَقْسَامِ ٱللَّفْظِ؛ فَلَا وَجْهَ لِعَدِّ ٱلْأَمْرِ ٱلْمُضْمَرِ فِي

---

[1] هذا صدر البيت، بينما عجره: أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ. من البحر الطويل. يُنظَر كتاب شرح أشعار الهذليّين (لأبي سعيد السُّكَّريّ) 8/1 [البيت العاشر].

[2] الصاحب هنا هو القزوينيّ، أبو المعالي جلال الدين محمّد بن عبد الرحمن بن عمر الشافعيّ (ت739هـ). كتابه الإيضاح هو (الإيضاح في علوم البلاغة).

[3] كلام القزوينيّ (ت739هـ) في الإيضاح 234 [فصل في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييليّة]: «قد يُضمَر التشبيهُ في النَّفْسِ، فلا يُصَرَّحُ بشيءٍ من أركانِهِ سوى لفظ المشبَّه، ويُدَلُّ عليه بأنْ يُثْبَتَ للمشبَّه أَمْرٌ مُخْتَصٌّ بالمشبَّه به مِنْ غيرِ أَنْ يكون هناك أمرٌ ثابتٌ حسًّا أو عقلًا، أُجْرِيَ عليه ٱسمُ ذلك الأمرِ، فيُسَمَّى التشبيهُ ٱستعارةً بالكناية أو مَكْنِيًّا عنها وإثباتُ ذلك الأمرِ للمشبَّهِ ٱستعارةً تخييليّةً».

ٱلنَّفْسِ ٱسْتِعَارَةً. وَأَيْضًا ٱلِاسْتِعَارَةُ هِيَ ٱلْمُبَالَغَةُ فِي ٱلتَّشْبِيهِ؛ فَلَا وَجْهَ لِعَدِّ مُطْلَقِ ٱلتَّشْبِيهِ ٱسْتِعَارَةً.

ٱلْمَسْلَكُ ٱلثَّالِثُ مَسْلَكُ صَاحِبِ ٱلْمِفْتَاحِ[1]

وَهُوَ أَنَّ ٱلِاسْتِعَارَةَ بِٱلْكِنَايَةِ «أَنْ تَذْكُرَ ٱلْمُشَبَّهَ وَتُرِيدَ[2] ٱلْمُشَبَّهَ بِهِ دَالًّا عَلَيْهِ[3] بِنَصْبِ قَرِينَةٍ تَنْصِبُهَا؛ وَهِيَ أَنْ تَنْسِبَ إِلَيْهِ وَتُضِيفَ شَيْئًا مِنْ لَوَازِمِ ٱلْمُشَبَّهِ بِهِ ٱلْمُسَاوِيَةِ، مِثْلَ أَنْ تُشَبِّهَ ٱلْمَنِيَّةَ بِٱلسَّبْعِ ثُمَّ تُفْرِدَهَا بِٱلذِّكْرِ مُضِيفًا إِلَيْهَا عَلَى سَبِيلِ ٱلِاسْتِعَارَةِ ٱلتَّخْيِيلِيَّةِ مِنْ لَوَازِمِ ٱلْمُشَبَّهِ بِهِ مَا لَا يَكُونُ إِلَّا لَهُ، لِيَكُونَ قَرِينَةً دَالَّةً عَلَى ٱلْمُرَادِ، فَتَقُولُ: (مَخَالِيبُ[4] ٱلْمَنِيَّةِ نَشَبَتْ بِفُلَانٍ) طَاوِيًا لِذِكْرِ ٱلْمُشَبَّهَ بِهِ، وَهُوَ قَوْلُكَ: (ٱلشَّبِيهَةُ بِٱلسَّبْعِ)»[5].

«وَٱلْوَجْهُ[6] فِي ذَٰلِكَ هُوَ أَنَّا نَفْعَلُ هَٰهُنَا بِٱسْمِ ٱلْمُشَبَّهِ مَا نَفْعَلُ فِي ٱلِاسْتِعَارَةِ بِٱلتَّصْرِيحِ بِمُسَمَّى ٱلْمُشَبَّهِ، كَمَا أَنَّا نَدَّعِي هُنَاكَ ٱلشُّجَاعَ مُسَمًّى لِلَفْظِ ٱلْأَسَدِ بِٱرْتِكَابِ تَأْوِيلٍ[7]، نَدَّعِي هَٰهُنَا ٱسْمَ ٱلْمَنِيَّةِ ٱسْمًا لِلسَّبْعِ مُرَادِفًا لَهُ بِٱرْتِكَابِ تَأْوِيلٍ، وَهُوَ أَنَّ ٱلْمَنِيَّةَ تَدْخُلُ فِي جِنْسِ ٱلسِّبَاعِ لِأَجْلِ ٱلْمُبَالَغَةِ فِي ٱلتَّشْبِيهِ[8] بِٱلطَّرِيقِ ٱلْمَعْهُودِ، ثُمَّ تَذْهَبُ عَلَى سَبِيلِ ٱلتَّخْيِيلِ إِلَى أَنَّ ٱلْوَاضِعَ[9] كَيْفَ

---

[1] الصاحب هنا هو السَّكّاكيّ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمّد بن عليّ الخوارزميّ الحنفيّ (ت626هـ). كتابه المفتاح هو (مفتاح العلوم).

[2] وتريد: + به، مطبوع مفتاح العلوم 378.

[3] عليه: على ذلك، مطبوع مفتاح العلوم 378.

[4] مخاليب: مخالب، مطبوع مفتاح العلوم 379.

[5] مفتاح العلوم 378-379 [القسم الرابع في الاستعارة بالكناية].

[6] والوجه: فالوجه، مطبوع مفتاح العلوم 379.

[7] تأويل: + على ما سبق حتّى يتهيّا التقصّي عن التناقض في الجمع بين آدّعاء الأسديّة وبين نصب القرينة المانعة عن إرادة الهيكل المخصوص، مطبوع مفتاح العلوم 379.

[8] التشبيه [مطبوع مفتاح العلوم 379]: الشبيه، ب.

[9] الواضع [مطبوع مفتاح العلوم 379]: الوضع، ب.

يَصِحُّ مِنْهُ أَنْ يَضَعَ ٱسْمَيْنِ لِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ وَأَن لَّا يَكُونَا مُتَرَادِفَيْنِ، فَتَهَيَّأَ[1]لَنَا بِهٰذَا ٱلطَّرِيقِ دَعْوَى ٱلسَّبْعِيَّةِ لِلْمَنِيَّةِ مَعَ ٱلتَّصْرِيحِ بِلَفْظِهَا[2]»[3].

هٰذَا مَا ذَكَرَهُ. وَتَقْرِيرُ كَلَامِهِ عَلَى وِفْقِ مَرَامِهِ هُوَ أَنَّ ٱلِاسْتِعَارَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى ٱدِّعَاءِ دُخُولِ ٱلْمُشَبَّهِ فِي جِنْسِ ٱلْمشبَّهِ بِهِ مُبَالَغَةً فِي ٱلتَّشْبِيهِ. وَمُقْتَضَى هٰذَا ٱلِادِّعَاءِ أَن لَا يَكُونَ هُنَاكَ إِلَّا مَعْنًى وَاحِدٌ، هُوَ ٱلْمُشَبَّهُ **[213ب]** بِهِ، فَح[4]يَجِبُ أَنْ يَكُونَ ٱلِاسْمُ وَاحِدًا أَيْضًا، إِذ لَا مَعْنَى لِأَنْ يُعَبَّرَ عَنْ مَعْنًى وَاحِدٍ بِلَفْظَيْنِ غَيْرِ مُتَرَادِفَيْنِ. وَهٰذَا ٱلْمَعْنَى ٱلْوَاحِدُ هُوَ ٱلْمَعْنَى ٱلِادِّعَائِيُّ لِلَّفْظِ ٱلْمُسْتَعَارِ. وَلَهُ مَعْنًى آخَرُ إِرَادِيٌّ؛ وَهُوَ ٱلْمُشَبَّهُ، لِأَنَّ ٱلْغَرَضَ مِنَ ٱلِاسْتِعَارَةِ إِثْبَاتُ صِفَةِ ٱلْكَمَالِ لِلْمُشَبَّهِ، فَيَكُونُ ذٰلِكَ مُرَادِفَهُ بِحَسْبِ ٱلْإِرَادَةِ وَإِنْ كَانَ ٱلْأَوَّلُ مُرَادِفَهُ بِحَسْبِ ٱلِادِّعَاءِ لِلَّفْظِ ٱلْمُسْتَعَارِ فِي ٱلِاسْتِعَارَةِ ٱلتَّصْرِيحِيَّةِ، كَقَوْلِكَ: رَأَيْتُ أَسَدًا، مَعْنَاهُ ٱلِادِّعَائِيُّ مَا دَلَّ هُوَ عَلَيْهِ بِٱلْوَضْعِ؛ وَهُوَ ٱلْحَيَوَانُ ٱلْمُفْتَرِسُ. وَمَعْنَاهُ ٱلْإِرَادِيُّ مَا دَلَّ هُوَ عَلَيْهِ مَجَازًا؛ وَهُوَ ٱلرَّجُلُ ٱلشُّجَاعُ. وَحَيْثُ كَانَ ٱلِادِّعَاءُ مَدْلُولًا وَضْعِيًّا لِلَّفْظِ ٱلْمُسْتَعَارِ، ٱسْتَغْنَى عَنِ ٱلْقَرِينَةِ ٱلدَّالَّةِ عَلَيْهِ؛ فَإِنْ ذُكِرَ وَصْفٌ مُلَائِمٌ لَهُ، كَقَوْلِكَ: رَأَيْتُ أَسَدًا عَظِيمَ ٱللِّبْدَةِ، كَانَ تَرْشِيحًا، لَا إِظْهَارًا لِلِادِّعَاءِ. وَلَمَّا كَانَ ٱلْمَعْنَى ٱلْمُرَادِيُّ مَجَازِيًّا، لَا يَسْتَغْنِي عَنِ ٱلْقَرِينَةِ، إِلَّا أَنَّهُمُ ٱكْتَفَوْا فِيهِ بِمَا شَرَطُوا فِي ٱلِاسْتِعَارَةِ مِنْ كَوْنِ ٱلْجَامِعِ مَشْهُورًا أَوْ ظَاهِرًا، إِذْ لَوْلَا ذٰلِكَ لَدَخَلَ فِي بَابِ ٱلتَّعْمِيَةِ وَٱلْأَلْغَازِ، لٰكِنَّهُمْ قَدْ يَذْكُرُونَ أَمْرًا مُلَائِمًا لِلْمُشَبَّهِ ٱحْتِيَاطًا تَجْرِيدًا لِلْمُشَبَّهِ عَنِ ٱلِادِّعَاءِ وَتَعْيِينًا لِلْمُرَادِ، كَقَوْلِكَ: رَأَيْتُ أَسَدًا يُرمَى.

وَأَمَّا ٱلِاسْتِعَارَةُ بِٱلْكِنَايَةِ، كَقَوْلِكَ: (أَنْشَبَتِ ٱلْمَنِيَّةُ أَظْفَارَهَا) لِلَّفْظِ ٱلْمُسْتَعَارِ بِهَا، أَعْنِي ٱلْمَنِيَّةَ، يَدُلُّ عَلَى ٱلْمَعْنَى ٱلْإِرَادِيُّ؛ وَهُوَ ٱلْمَوْتُ بِٱلْوَضْعِ. وَيَدُلُّ عَلَى ٱلْمَعْنَى ٱلِادِّعَائِيِّ مَجَازًا؛ وَهُوَ مَعْنَى ٱلسَّبْعِ ٱلَّذِي ٱدُّعِيَ دُخُولُ ٱلْمَنِيَّةِ فِي جِنْسِهِ. وَحَيْثُ كَانَ ٱلْمَعْنَى ٱلْإِرَادِيُّ مَدْلُولًا لِلْمَنِيَّةِ

[1] فتهيّأ: فيتهيّأ، مطبوع مفتاح العلوم 379.

[2] بلفظها: بلفظ المنيّة، مطبوع مفتاح العلوم 379.

[3] مفتاح العلوم 379.

[4] فح آختصار (فَحِينَئِذٍ). قد درج طاشكبري زاده على آستعماله في عموم كتاباته.

بِٱلْوَضْعِ، ٱسْتَغْنَى عَنِ ٱلتَّجْرِيدِ كُلَّ ٱلِاسْتِغْنَاءِ. وَحَيْثُ كَانَ ٱلْمَعْنَى ٱلِادِّعَائِيُّ مَدْلُولًا مَجَازِيًّا لَهَا، ٱحْتَاجَ إِلَى ٱلْقَرِينَةِ كُلَّ ٱلِاحْتِيَاجِ؛ فَتِلْكَ ٱلْقَرِينَةُ هِيَ ذِكْرُ مَا يَخُصُّ ٱلْمَعْنَى ٱلِادِّعَائِيُّ، أَعْنِي ٱلْأَظْفَارَ ٱلدَّالَّةَ عَلَى ٱلسَّبُعِ كِنَايَةً، لِأَنَّهُ مِنْ أَخَصِّ لَوَازِمِهِ، فَيَكُونُ إِثْبَاتُ ذَٰلِكَ ٱللَّازِمُ، أَعْنِي ٱلْأَظْفَارَ، لِلْمَنِيَّةِ، أَعْنِي ٱلْمَنِيَّةَ بِطَرِيقِ ٱلتَّخْيِيلِ، لِأَنَّ إِثْبَاتَ لَازِمِ ٱلشَّيْءِ شَيْءٌ آخَرُ، لَا يَكُونُ بِطَرِيقِ [214أ] ٱلتَّحْقِيقِ بِطَرِيقِ ٱلتَّخْيِيلِ. وَٱعْتَرَضَ عَلَيْهِ صَاحِبُ ٱلكَشْفِ[1] بِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ ٱلْمِفْتَاحِ تَكَلُّفٌ؛ فَإِنَّهُ جَعَلَ لَفْظَ ٱلْمَنِيَّةِ غَيْرَ مُسْتَعْمَلَةٍ فِي مَوْضُوعِهَا، بَلْ قَدَّرَ ٱلْمَنِيَّةَ ٱسْمًا مُرَادِفًا لِلسَّبُعِ عَلَى سَبِيلِ ٱلتَّأْوِيلِ. ثُمَّ جَعَلَهَا مُطْلَقَةً عَلَى مَفْهُومِ ٱلْمَنِيَّةِ، كَإِطْلَاقِ ٱلسَّبُعِ عَلَيْهَا.

هَٰذَا مَا ذَكَرَهُ. وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّهُ جَعَلَ ٱلْمَنِيَّةَ مُسْتَعْمَلَةً فِي غَيْرِ مَوْضُوعِهَا بِحَسْبِ ٱلْمَعْنَى ٱلِادِّعَائِيِّ وَمُسْتَعْمَلَةً فِي مَوْضُوعِهَا بِحَسْبِ ٱلْمَعْنَى ٱلْإِرَادِيِّ وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ ٱلِاسْتِعَارَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى ٱعْتِبَارِ كِلَا ٱلْمَعْنَيَيْنِ فِيهَا. وَأَمَّا تَقْدِيرُهُ ٱلتَّرَادُفَ بَيْنَ ٱلْمَنِيَّةِ وَٱلسَّبُعِ، فَإِنَّمَا هُوَ لِاقْتِضَاءِ ٱلْمَعْنَى ٱلِادِّعَائِيِّ ٱنْتِفَاءَهُ، كَمَا مَرَّ تَقْرِيرُهُ بِمَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ.

وَٱعْتَرَضَ صَاحِبُ ٱلْإِيضَاحِ عَلَى مَا ٱخْتَارَ صَاحِبُ ٱلْمِفْتَاحِ مِنَ ٱلْمَذْهَبِ ٱلْحَقِّ وَٱلْمَسْلَكِ ٱلصَّوَابِ بِمُطَالَبَةِ ٱلْفَرْقِ ٱلْمَعْنَوِيِّ بَيْنَ ٱلتَّخْيِيلِ وَٱلتَّرْشِيحِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ كُلًّا مِنْهَا إِثْبَاتُ مَا يَخُصُّ ٱلْمُشَبَّهَ بِهِ لِلْمُشَبَّهِ، فَلِأَيِّ شَيْءٍ ٱحْتِيجَ إِلَى ٱلتَّخْيِيلِ فِي ٱلْأَوَّلِ دُونَ ٱلثَّانِي.

وَأُجِيبُ عَنْهُ بِأَنَّ ٱللَّازِمَ[2] فِي ٱلتَّخْيِيلِيَّةِ قَدِ ٱقْتَرَنَ بِلَفْظٍ لَا يُلَائِمُهُ بِحَسْبِ ٱلظَّاهِرِ، فَٱحْتِيجَ إِلَى تَوَهُّمِ أمرٍ يُمْكِنُ إِثْبَاتُهُ لَهُ بِحَسْبِهِ وَفِي ٱلتَّرْشِيحِ قَدِ ٱقْتَرَنَ بِلَفْظٍ يُلَائِمُهُ، فَلَمْ يُحْتَجْ فِيهِ إِلَى ذَٰلِكَ. وَهَٰذَا ٱلْقَدْرُ مِنَ ٱلْفَرْقِ ٱلنَّاشِئِ مِنَ ٱللَّفْظِ كَافٍ. وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ ٱلْقَوْمَ جَعَلُوا ٱلتَّخْيِيلَ وَٱلتَّرْشِيحَ نَوْعَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ، وَٱلتَّغَايُرُ ٱللَّفْظِيُّ لَا يُفِيدُ ٱلتَّقَابُلَ ٱلْمَعْنَوِيَّ. وَأَيْضًا ٱلْمُعْتَرِضُ يَطْلُبُ

[1] الصاحب هنا هو أبو حفص سراج الدين عمر بن عبد الرحمن القزوينيّ (ت745هـ). أمّا الكشف، فحاشيته على الكشّاف للزمخشريّ (ت538ت)، أي الكشف على الكشّاف (خ). يُنظَر كشف الظنون 1480/2، هديّة العارفين 789/1، الأعلام 49/5.

[2] اللازم: اللام، ب.

ٱلْفَرْقَ ٱلْمَعْنَوِيَّ، وَإِثْبَاتُ ٱلْفَرْقِ ٱللَّفْظِيِ لَا يَدْفَعُهُ. وَأَيْضًا ٱلتَّرْشِيحُ يثبت لِلْمُسْتَعَارِ لَهُ حَقِيقَة، وَهُوَ لَا يُلَائِمُهُ، كَمَا أَنَّ ٱلتَّخْيِيلَ لَا يُلَائِمُ مَا أُثْبِتَ هُوَ لَهُ، أَعْنِي ٱلْمُسْتَعَارَ مِنْهُ. وَٱلْجَوَابُ ٱلْمَبْنِيُّ عَلَى ٱلتَّحْقِيقِ أَنَّ ٱلتَّرْشِيحَ مِنْ تَوَابِعِ ٱلْمَعْنَى ٱلِادِّعَائِيِ وَمُؤَيِّدٌ لَهُ، وَأَنَّ ٱلتَّخْيِيلَ وَإِنْ كَانَ مِنْ تَوَابِعِ ٱلْمَعْنَى ٱلِادِّعَائِيِ أَيْضًا، إِلَّا أَنَّهُ مُظْهِرٌ لَهُ، لَا مُؤَيِّدٌ لَهُ. وَكَمْ بَيْنَ ٱلتَّأْيِيدِ وَٱلْإِظْهَارِ؟ وَأَيْضًا ٱلتَّرْشِيحُ مِنْ تَوَابِعِ ٱلْمُسْتَعَارِ مِنْهُ وَثَبَتَ لِلْمُسْتَعَارِ لَهُ، وَٱلتَّخْيِيلُ مِنْ تَوَابِعِ **[214ب]** ٱلْمُسْتَعَارِ وَيَثْبُتُ لِلْمُسْتَعَارِ مِنْهُ، كَمَا مَرَّ. وَبِهَٰذَا ظَهَرَ أَنَّ بَيْنَ ٱلتَّرْشِيحِ وَٱلتَّخْيِيلِ فَرْقَيْنِ، كِلَاهُمَا مَعْنَوِيَّانِ.

ٱلْمَقَامُ ٱلثَّانِي فِي أَنَّ ٱلِاسْتِعَارَةَ بِٱلْكِنَايَةِ وَٱلتَّخْيِيلِ: هَلْ يَتَلَازَمَانِ أَمْ لَا؟

فَفِيهِ مَطْلَبَانِ:

ٱلْمَطْلَبُ ٱلْأَوَّلُ فِي أَنَّ ٱلِاسْتِعَارَةَ بِٱلْكِنَايَةِ لَا تَسْتَلْزِمُ ٱلتَّخْيِيلَ عِنْدَ ٱلسَّلَفِ.

وَٱسْتَدَلُّوا عَلَى ذَٰلِكَ بِقَوْلِهِ، تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ﴾ [27:2]. وَخَالَفَهُمْ صَاحِبُ ٱلْمِفْتَاحِ، حَيْثُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ ٱلِاسْتِعَارَةَ بِٱلْكِنَايَةِ. أَمَّا مَذْهَبُ ٱلسَّلَفِ، فَهُوَ أَنَّ ٱلْمُسْتَعَارَ فِي قَوْلِهِ، تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ﴾ [27:2] هُوَ ٱلْحَبْلُ ٱلْمُقَدَّرُ، وَٱلْعَهْدُ فِي مَعْنَاهُ ٱلْحَقِيقِيُّ، وَٱلنَّقْضُ رَادِفُ ٱلْحَبْلِ، ٱسْتُعِيرَ لِإِبْطَالِ ٱلْعَهْدِ[1] ٱلَّذِي هُوَ أَمْرٌ مُلَائِمٌ لِلْعَهْدِ، فَلَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى ٱلتَّخْيِيلِ. وَكَذَٰلِكَ ٱلْحَالُ فِي نَظَائِرِهِ، كَقَوْلِكَ: (رَأَيْتُ رَجُلًا يَفْتَرِسُ أَقْرَانَهُ)، وَكَقَوْلِكَ: (رَأَيْتُ عَالِمًا يُغْتَرَفُ[2] مِنْهُ)، إِلَى غَيْرِ ذَٰلِكَ[3]. هَٰذَا إِذَا وُجِدَ أَمْرٌ مُلَائِمٌ لِلْمُسْتَعَارِ لَهُ، يُمْكِنُ أَنْ يُسْتَعَارَ لَهُ رَادِفُ ٱلْمُسْتَعَارِ مِنْهُ. وَأَمَّا إِذَا لَمْ يُوجَدْ ذَٰلِكَ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: (أَنْشَبَتِ ٱلْمَنِيَّةُ أَظْفَارَهَا)، إِذْ لَمْ يُوجَدْ فِي ٱلْمَنِيَّةِ أَمْرٌ مُلَائِمٌ تَحْقِيقِيٌّ يُسْتَعَارُ لَهُ ٱلْأَظْفَارُ؛ فَالْكُلُّ مُتَّفِقُونَ فِي هَٰذِهِ ٱلصُّورَةِ عَلَى لُزُومِ ٱلتَّخْيِيلِ. وَرُبَّمَا نُورِدُ عَلَى ٱلسَّلَفِ أَنَّ ٱلنَّقْضَ، إِذَا لَمْ

[1] يُقابَل الكشّاف 268/1 «النَّقْضُ الفسخُ وفكُّ التركيب؛ فإن قلتَ: مِنْ أَيْنَ سَاغَ ٱستعمالُ النَّقْضِ في إبطالِ العهدِ؟ قلتُ: من حيث تَسْمِيَتِهِمُ العهدَ بالحبلِ على سبيلِ الاستعارة لِمَا فيه من ثباتِ الوصلة بين المتعاهدين».

[2] يغترف: يفترس، ب.

[3] يُقابَل الكشّاف 268/1 «وَنَحْوُهُ قَوْلُكَ: (شُجَاعٌ يَفْتَرِسُ أَقْرَانَهُ) و (عَالِمٌ يَغْتَرِفُ مِنْهُ ٱلنَّاسُ)».

يَثْبُتْ لِلْمُسْتَعَارِ لَهُ، أَعْنِي ٱلْعَهْدَ، وَثَبَتَ لِإِبْطَالِ ٱلْعَهْدِ، لَمْ يُوجَدْ فِيهِ شَرْطُ ٱلِاسْتِعَارَةِ بِٱلْكِنَايَةِ؛ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ ٱلثَّابِتُ لِلْمُسْتَعَارِ لَهُ مَا هُوَ ٱللَّازِمُ ٱلْأَخَصُّ لِلْمُسْتَعَارِ مِنْهُ. وَيُجَابُ بِأَنَّ ثُبُوتَ ٱللَّازِمِ ٱلْأَخَصِّ لِلْمُسْتَعَارِ لَهُ أَعَمُّ أَنْ يَكُونَ ثَابِتًا لَهُ بِٱلذَّاتِ، فَيَحْتَاجُ إِلَى ٱلتَّخْيِيلِ، كَمَا فِي (أَنْشَبَتِ ٱلْمَنِيَّةُ أَظْفَارَهَا)، وَمِنْ أَنْ يَكُونَ ثَابِتًا لَهُ بِتَوَسُّطِ أَمْرٍ حَقِيقِيٍّ مُلَائِمٍ لَهُ، كَمَا فِي ﴿يَنْقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ﴾ [27:2].

وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ صَاحِبِ ٱلْمِفْتَاحِ، فَلِأَنَّ ٱلْعَهْدَ فِي ٱلْآيَةِ ٱلْمَذْكُورَةِ مُسْتَعْمَلٌ عِنْدَهُ مَجَازًا فِي مَعْنَى ٱلْحَبْلِ؛ وَهُوَ مَعْنَاهُ ٱلِادِّعَائِيُّ وَٱلْمَعْنَى ٱلْوَضْعِيُّ لِلْعَهْدِ هُوَ مَعْنَاهُ ٱلْإِرَادِيُّ. وَقَدْ عَرَفْتَ فِيمَا سَبَقَ أَنَّ ٱلْمَعْنَى [215أ] ٱلْإِرَادِيَّ ٱلَّذِي هُوَ ٱسْتِعَارَةٌ بِٱلْكِنَايَةِ يَسْتَغْنِي عِنْدَهُ عَنْ ذِكْرِ أَمْرٍ مُلَائِمٍ لَهُ، فَيَكُونُ ثُبُوتُ ٱلنَّقْضِ لِلْعَهْدِ بِلَا تَوَسُّطِ أَمْرٍ مُلَائِمٍ لَهُ. وَمِنَ ٱلْمَعْلُومِ أَنَّ إِثْبَاتَ ٱللَّازِمِ ٱلْأَخَصِّ لِلشَّيْءِ لَشَيْءٌ آخَرُ، لَا يَكُونُ إِلَّا بِطَرِيقِ ٱلتَّخْيِيلِ.

ٱلْمَطْلَبُ ٱلثَّانِي فِي أَنّ ٱلتَّخْيِيلَ لَا يَنْفَكُّ عَنِ ٱلِاسْتِعَارَةِ بِٱلْكِنَايَةِ

عِنْدَ صَاحِبِ ٱلْإِيضَاحِ، لِأَنَّ ٱلتَّخْيِيلَ عِنْدَهُ حَقِيقَةٌ فِي مَعْنَاهُ. وَلَيْسَ فِيهِ تَشْبِيهٌ مُسْتَقِلٌّ؛ فَلَا يُعْتَبَرُ إِلَّا تَابِعًا لِلِاسْتِعَارَةِ بِٱلْكِنَايَةِ.

وَأَمَّا صَاحِبُ ٱلْمِفْتَاحِ، فَقَدْ جَوَّزَ ٱنْفِكَاكَ ٱلتَّخْيِيلِ عَنِ ٱلِاسْتِعَارَةِ بِٱلْكِنَايَةِ[1]، لِأَنَّ فِيهِ تَشْبِيهًا عِنْدَهُ، فَيَكُونُ ٱسْتِعَارَةً مُسْتَقِلَّةً، فَيُمْكِنُ أَنْ يُعْتَبَرَ بِدُونِهَا، كَمَا فِي قَوْلِكَ: (أَنْشَبَتِ ٱلْمَنِيَّةُ ٱلشَّبِيهَةُ بِٱلسَّبُعِ أَظْفَارَهَا)، لَكِنْ حَكَمَ بِعَدَمِ حُسْنِ ٱلتَّخْيِيلِ بِدُونِ ٱلِاسْتِعَارَةِ بِٱلْكِنَايَةِ، حَيْثُ قَالَ: «وَقَلَّمَا تَحْسُنُ[2] ٱلْحُسْنَ ٱلْبَلِيغَ غَيْرَ تَابِعَةٍ لَهَا»[3]. ثُمَّ قَالَ: «وَلِهَٰذَا عِيبَ عَلَى أَبِي تَمَّامٍ[4] قَوْلُهُ:

[1] بالكناية: حيث (بة) بباءٍ إضافة في الهامش الأيسر من الأصل ب.

[2] تحسن: يحسن، الأصل.

[3] الإيضاح 238.

[4] هو حبيب بن أوس بن الحارث الطائيّ الشاعر العبّاسيّ الشهير (188-231هـ). عنه الأعلام 165/2.

لَا تَسْـقِنِي مَاءَ ٱلْـــمَلَامِ فَإِنَّنِي صَــبٌّ قَدِ ٱسْــتَعْذَبْتُ مَاءَ بُكَائِي[1]»[2]

إِذْ لَا يُوجَدُ شَيْءٌ يُسْتَعَارُ لَهُ ٱلْمَلَامُ[3]وَلَهُ مَاءٌ آجِنٌ يَتَأَثَّرُ بِهِ ٱلنَّفْسُ. هَٰذَا لَٰكِنْ كَانَ يُمْكِنُ لَنَا أَنْ نَجْعَلَ كَلَامَهُ مِنْ قَبِيلِ لُجَيْنِ ٱلْمَاءِ[4]بِأَنْ يُشَبَّهَ ٱلْمَلَامُ بِٱلْمَاءِ فِي سَرَيَانِهِ إِلَى جَمِيعِ أَعْمَاقِ ٱلْبَدَنِ، لَوْلَا مَا رُوِيَ أَنَّ وَاحِدًا مِنَ ٱلظُّرَفَاءِ أَرْسَلَ إِلَيْهِ قَارُورَةً وَقَالَ: ٱبْعَثْ لَنَا مِنْ مَاءِ ٱلْمَلَامِ! وَقَالَ أَبُو تَمَّامٍ فِي جَوَابِهِ: ٱبْعَثْ لَنَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ[5]، نَبْعَثْ لَكَ مَاءَ ٱلْمَلَامِ! وَأَرَادَ بِذَٰلِكَ أَنَّ مَاءَ ٱلْمَلَامِ ٱسْتِعَارَةٌ بِٱلْكِنَايَةِ، كَجَنَاحِ ٱلذُّلِّ، لَٰكِنَّهُ لَيْسَ كَذَٰلِكَ، إِذْ قَدْ عَرَفْتَ عَدَمَ حُسْنِ ٱلِاسْتِعَارَةِ بِٱلْكِنَايَةِ فِي مَاءِ ٱلْمَلَامِ. وَلَا شَكَّ فِي حُسْنِهَا فِي جَنَاحِ ٱلذُّلِّ، لِأَنَّ ٱلذُّلَّ يُسْتَعَارُ لِلطَّائِرِ، وَمِنْ أَحْوَالِهِ خَفْضُ جَنَاحَيْهِ عِنْدَ تَعَطُّفِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ. وَٱلْعَجَبُ مِنْ أَمْرِ أَبِي تَمَّامٍ أَنَّهُ ٱدَّعَى غَيْرَ ٱلْمَلَامِ، فَوَقَعَ فِي مَلَامٍ، شُحِنَ بِهِ كُتُبُ ٱلْأَدَبِ، فَفَرَّ مِنَ ٱلْمَطَرِ وَوَقَعَ تَحْتَ ٱلْمِيزَابِ. وَهَٰكَذَا إِعَادَةُ ٱلزَّمَانِ ٱلْخَوَّانِ. وَٱللهُ ٱلْمُسْتَعَانُ، وَعَلَيْهِ ٱلتِّكْلَانُ. وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ.

آخِرُ مَا قَصَدْنَا فِي هَٰذِهِ ٱلرِّسَالَةِ مِنَ ٱلْبَيَانِ سَالِكًا فِيهَا مَسْلَكَ ٱلْإِنْصَافِ، مُتَجَانِبًا فِيهَا عَنْ رَذِيلَتَيِ ٱلْجَوْرِ وَٱلِاعْتِسَافِ[6]. وٱلْحَمْدُ لِلّٰهِ وَحْدَهُ.

[1] ٱستعذبت ماء بكائي: حيث (بت ماء بكائي) إضافة في الهامش الأيسر من الأصل ب.

[2] الإيضاح 238 [هناك «ولذلك ٱستُهْجِنَتْ في قول الطائيّ [...]»]. للتوضيح : الطائيّ هو الشاعر أبو تمّام (ت231هـ). هذا البيت في ديوانه. يُنظَر شرح ديوان أبي تمّام (للخطيب التبريزيّ) 24/1 [البيت الثاني].

[3] ٱلْمَلَامُ أَحَدُ مَصَادِرِ الفِعْلِ لَامَ يَلُومُ.

[4] مأخوذ من قول الشاعر: وَٱلرِّيحُ تَعْبَثُ بِٱلْغُصُونِ وَقَدْ جَرَى ذَهَبُ ٱلْأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ ٱلْمَاءِ، يعني قَدْ جَرَى شُعَاعُ الأَصِيلِ المشبّه بالذهب على الماء المشبّه باللُّجَيْن وهو الفضّة.

[5] إشارة إلى قوله، تعالى: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾ [24:17].

[6] عن رذيلتي الجور والاعتساف: إضافة في الهامش الأيسر من الأصل ب .

ثبت المصادر والمراجع:

باللغة العربيّة:

القرآن الكريم: مصحف المدينة النبويّة [المضبوط على قراءة أبي بكر عاصم بن أبي النَّجُود الكوفيّ الأسديّ (745/127) برواية أبي عمر حفص بن سليمان بن المغيرة الأسديّ (796-709/180-90)]. المدينة المنوّرة: مُجَمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1411/[1990]، 604ص/«ل»ص.

ابن العِمَاد الحنبليّ، أبو الفلاح شهاب الدين عبد الحيّ بن أحمد بن محمّد العكريّ الدمشقيّ (1679-1623/1089-1032): شذرات الذهب في أخبار من ذهب. أشرف على تحقيقه وخرّج أحاديث: عبد القادر الأرناؤوط. حقّقه وعلّق عليه: محمود الأرناؤوط. دمشق / بيروت: دار ابن كثير، ط1، 1406-1414/1986-1993، 10مج ومجلّد الفهارس، ط1، 1995/1416، 818ص.

ابن الغزيّ، أبو المعالي شمس الدين محمّد بن عبد الرحمن بن زين العابدين العامريّ (1753-1685/1167-1096): ديوان الإسلام. تحقيق: سيّد كَسْرَوي حسن. بيروت: دار الكتب العلميّة، ط1، 1990/1411، 4ج/4مج.

أبو سعيد السُّكَّريّ، الحسن بن الحسين بن عبيد الله العتكيّ (888-827/275-212): كتاب شرح أشعار الهذليّين. حقّقه: عبد الستّار أحمد فرّاج. القاهرة: مكتبة دار العروبة، 1965/1384، 3مج.

الأَذْنَه ويّ، أحمد بن محمّد (ق11/17): طبقات المفسّرين. تحقيق: سليمان بن صالح الخزي. المدينة المنوّرة: مكتبة العلوم والحكم، ط1، 1417/1997، 595ص.

إسماعيل باشا البغداديّ، إسماعيل بن محمّد أمين بن مير سليم البابانيّ (1255-1920-1839/1339): هديّة العارفين أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين. عُني بتصحيحه:İbnülemin Kilisli Rifat Bilge [مج1]، Avni Aktuç [مج2]،

Mahmud Kemal İnal [مج1-2]. إستانبول: مطبعة وكالة المعارف، مج1: [1371]/1951، مج2: [1375]/1955، 2مج.

آمرؤ القيس بن حُجر بن الحارث الكنديّ: ديوان آمرئ القيس. تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف، ط3، 1389/1969، 541ص.

بشّار بن بُرْد، أبو معاذ العُقيليّ (95-167/714-784): ديوان بشّار بن برد. جمع وتحقيق وشرح: محمّد الطاهر ابن عاشور. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1386/1966، 4ج/4مج.

البُورِينِيّ، بدر الدين الحسن بن محمّد بن محمّد الصَّفُّورِيُّ (963-1024/1556-1615): تراجِم الأعيان من أبناء الزمان. تحقيق: صلاح الدين المنجّد. دمشق: المجمع العلميّ العربيّ، ج1: 1959، ج2: 1963.[1]

التَّقِيّ الغَزِيّ، تقيّ الدين بن عبد القادر التميميّ الحنفيّ (1010/1601): الطبقات السنيّة في تراجم الحنفيّة. تحقيق: عبد الفتّاح محمّد الحلو. القاهرة/الرياض: هجر/دار الرفاعيّ 1390-[1410]/1970-1989، 4ج.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب چلبي (1017-1067/1609-1657): كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. بيروت: دار إحياء التراث العربيّ، 2مج. [تصوير طبعة إستانبول: مطبعة وكالة المعارف، 1360-1362/1941-1943، 2مج]

الخطيب التبريزيّ، أبو زكريّا يحيى بن عليّ بن محمّد الشيبانيّ (421-502/1030-1109): شرح ديوان أبي تمّام. قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: راجي الأسمر. بيروت: دار الكتاب العربيّ، ط2، 1414/1994، 2ج.

1 جاء في آخر مطبوع الجزء الثاني 376/2: «آنتهى الجزء الثاني من كتاب تراجم الأعيان. ويليه الجزء الثالث، وأوّله بابُ الفاء، إن شاء الله» . للتعليق: لمّا يصدر الثالث. لذا أحيل فيما يخصّ الجزء غير المطبوع على نسخة دبلن 3219.

الزِّرِكْليّ، خير الدين بن محمود بن عليّ (1310-1396/1893-1976): الأعلام قاموس تراجِم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين. بيروت: دار العلم للملايين، ط9، [1410]/1990، 8مج.

الزَّمَخْشَرِيّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمّد الخوارزميّ (467-538/1075-1144): الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون التأويل في وجوه التأويل. [بيروت]: دار الفكر، ط1، 1397-1403/1977-1983، 4ج/4مج.

السَّكّاكيّ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمّد بن عليّ الخوارزميّ الحنفيّ (555-626/1160-1229): مفتاح العلوم. ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه: نعيم زرزور. بيروت: دار الكتب العلميّة، ط2، 1407/1987، 621ص.

طاشكبري زاده، أبو الخير عصام الدين أحمد بن مصطفى بن خليل (901-968/1495-1561): الشقائق النعمانيّة في علماء الدولة العثمانيّة. بيروت: دار الكتاب العربيّ، 1395/1975، 520ص. [حتّى ص331، يليه (العقد المنظوم) لصاحبه منق، ص333-503].

عبد الباقي، محمّد فؤاد (1299-1388/1882-1967): المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. بيروت: دار إحياء التراث العربيّ، [د. س.]، [782]ص.

عبد القادر القرشيّ، أبو محمّد محيي الدين عبد القادر بن محمّد بن محمّد الحنفيّ (696-775/1297-1373): الجواهر المضيّة في طبقات الحنفيّة. تحقيق: عبد الفتّاح محمّد الحلو. [القاهرة]: هجر، 1413/1993، ط2، 5ج/5مج.

القزوينيّ، أبو المعالي جلال الدين محمّد بن عبد الرحمن بن عمر الشافعيّ (666-739/1268-1338): الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع. وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلميّة، ط1، 1424/2003، 415ص.

كَحَّالَة، عمر رضا (1323-1408/1905-1987): معجم المؤلّفين تراجم مصنّفي الكتب العربيّة.

بيروت: مؤسّسة الرسالة، ط1، 1414/1993، 4ج/4مج.

منق، عليّ بن لالي بالي بن محمّد (934-992/1527-1584): العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم [= ذيل الشقائق النعمانيّة لطاشكبري زاده]. بيروت: دار الكتاب العربيّ، 1395/1975، ص333-503.

نُوَيْهِض، عادل (1341-1417/1923-1996): معجم المفسِّرين من صدر الإسلام حتّى العصر الحاضر. [بيروت]: مؤسّسة نويهض الثقافيّة، ط1، 1403/1983، 2مج.

بغير اللغة العربيّة:

بروسه لى محمد طاهر (1278-1343/1861-1924): عثمانلى مؤلّفلرى. إستانبول: المطبعة العامرة، 1333/1914، 3مج.

Brockelmann, Carl (1285-1375/1868-1956): *Geschichte der arabischen Litteratur* [=*GAL*]. Leiden: E. J. Brill, Bd. 1 (1943) & Bd. 2 (1949); Suppl., Bd. 1 (1937), Bd. 2 (1938) & Bd. (1942).

Bursalı Mehmed Tahir (1278-1343/1861-1924): *Osmanlı Müellifleri*. Hazırlayanlar: A. Fikri Yavuz, Ismail Özen. İstanbul: Meral Yayınevi, 1. Cild, 2. Cild 1972 & 3. Cild 1975.

EI$_2$, vol. 10 (2000), pp. 351-352 [Flemming, Barbara & Babinger, F.: "Ṭashköprüzāde"].

TDV Islam Ansiklopedisi, vol. 40 (2011), pp. 151-152 [Yavuz, Yusuf Şevki: "Taşköprizâde Ahmed Efendi"].